

تونس: تعزيز المساءلة عن طريق الدوائر الجنائية المتخصصة – ورقة موجزة جديدة

8 تشرين الأول/أكتوبر 2020

في ورقة موجزة نشرتها اليوم، دعت اللجنة الدولية للحقوقيين والسلطات التونسية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والمباشرة بإصلاحات قانونية وسياسية جوهرية من أجل تعزيز المساءلة وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتعتبر الحاجة إلى الإصلاحات ملحّة على وجه الخصوص من أجل تعزيز فاعلية الدوائر الجنائية المتخصصة، وهي مطلوبة أيضاً من أجل ضمان وفاء تونس بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلّق بتجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتحقيق فيها وملاحقتها، وضمان حقوق الضحايا في جبر الضرر والانتصاف بشكل فعال.

وكانت الدوائر الجنائية المتخصصة قد أُحدثت بموجب القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 للنظر في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة الماضية لحقوق الإنسان، وقد باشرت عملها منذ أيار/مايو 2018 إلا أنّها تواجه في الوقت الراهن عدداً من التحديات التي لا بدّ من التغلّب عليها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب إجراء تعديلاتٍ طارئة على المجلّة الجزائية ومجلّة الإجراءات الجزائية وغيرها من القوانين المحلية ذات الصلة. كما تدعو الحاجة أيضاً إلى اعتماد إصلاحاتٍ ضرورية على مستوى المؤسسات والقضاء وفي مجال صياغة السياسات.

"إذا انعقدت المحاكمات أمام الدوائر الجنائية المتخصصة من دون إجراء هذه الإصلاحات، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تقويض سير العمل الفعّال لهذه الدوائر على المدى القصير، كما ومن شأنه أن يعيق جهود المساءلة في تونس على المدى الطويل." هذا ما صرّح به سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. وأضاف: "إنّ نجاح عملية العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب يتوقّف على الإرادة السياسية للسلطات التونسية في اعتماد هذه الإصلاحات وضمان قدرة الدوائر الجنائية المتخصصة على أداء مهامها من دون أيّ معيقات."

ومن الجدير بالذكر أنّ القانون المحليّ التونسي لا ينصّ بشكلٍ كافٍ على تجريم الأفعال التي تشكّل جرائم بموجب القانون الدولي والتي تدخل في اختصاص الدوائر الجنائية المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تطبيق إجراء خاص بموجب إطار العدالة الانتقالية من أجل التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقتها قد أدّى إلى الانتقاص من دور النيابة

العمومية وسلطات التحقيق الأخرى إلى حدّ تجريدها من هذا الدور أحياناً في إطار النظر في القضايا أمام الدوائر الجنائية المتخصصة. كما يعدّ هذا النظام الخاص مقلقاً من ناحية جمع الأدلة ومقبوليتها واستبعادها وتقييمها في أثناء مراحل المحاكمة.

ومن شأن هذه المعوقات كلّها أن تؤثّر تأثيراً سلباً على حق المتهم في محاكمة عادلة، وعلى حق الضحايا في انتصافٍ وجبر ضرر فعّالين، كما يمكن أن تؤثّر أيضاً على مشاركة الضحايا والشهود وحمائهم في سياق المحاكمات.

بالإضافة إلى كلّ ما سبق، فإنّ القانون المحليّ التونسي لا يقدّم ضماناتٍ كافيةً لحقوق المتهم، ولا يكرّس حقوق الضحايا وعائلاتهم، كما أنّه لا ينصّ على إجراءات ملائمة تضمن حماية الضحايا والشهود.

تتطرق الورقة الموجزة إلى كلّ هذه المواضيع، وتقدّم توصياتٍ تندرج في المجالات الأساسية الثلاثة التي تتمحور حولها المخاوف المذكورة أعلاه، وهي:

- التجريم الملائم للجرائم بموجب القانون الدولي وإمكانية تطبيق مبدئيّ الشرعية وعدم الرجعية؛
- التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقتها؛
- جمع الأدلة ومقبوليتها وتقييمها في مراحل التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وملاحقتها والبتّ فيها.

من جهةٍ أخرى، وعلى ضوء التناوب السنوي للقضاة الحاصل مؤخراً، والذي أدّى إلى عدم اكتمال النصاب في العديد من جلسات الدوائر الجنائية المتخصصة وإلى تأخير انعقاد المحاكمات، فإنّ اللجنة الدولية للحقوقيين تدعو المجلس الأعلى للقضاء إلى ضمان الثبات الوظيفي لقضاة الدوائر الجنائية المتخصصة، وألا تؤدي عمليات التناوب السنوية إلى عرقلة قدرة الدوائر على أداء عملها وتحقيق العدالة والمساءلة عن عقود طويلة ارتكبت خلالها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تونس.

وفي هذا السياق، قالت كيت فيجنيسواران، المستشارة القانونية العليا لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: "يجب على المجلس الأعلى للقضاء أن يتحرّك سريعاً من أجل شغل المناصب الشاغرة حالياً في الدوائر الجنائية المتخصصة وضمان حصول القضاة الجدد على تدريب ملائم وأنّي في مجال العدالة الانتقالية، كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013". وأضافت بقولها: "كما لا بدّ من وضع ضمانات تحول دون تأثر عدالة الإجراءات بأيّ تغييرات يمكن أن تطرأ على تشكيلة القضاة في أثناء سير المحاكمات، وتضمن توقّر الفهم الملائم للأدلة والحجج المقدّمة لدى القضاة الذين يواصلون النظر في الدعاوى وعقد الجلسات."

للاتصال:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية لحقوقيين، هاتف: +41-22-979-3817،
بريد إلكتروني: said.benarbia@icj.org

كيت فيجنيسواران، المستشارة القانونية العليا لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية لحقوقيين، هاتف:
+31-62-489-4664، بريد إلكتروني kate.vigneswaran@icj.org